التاريخ: ٢٠٠٨/٠٣/٠٦

عام ٢٠٠٨ هو الأسوأ
تقرير إحصائي حول انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي لحقوق الإنسان في قطاع غزة
خلال الربع الأول من العام ٢٠٠٨

أشارت حصيلة أعمال الرصد والتوثيق التي يقوم بها مركز الميزان لحقوق الإنسان إلى تصاعد غير مسبوق في انتهاكات حقوق الإنسان، والانتهاكات الجسيمة والمنظمة لقواعد القانون الدولي الإنساني، التي ارتكبتها قوات الاحتلال في قطاع غزة. وحسب الأدلة المتوفرة للمركز فإن ارتفاعاً كبيراً في أعداد الضحايا شهده الربع الأول من العام ٢٠٠٨، يفوق نظيره في السنوات السابقة من عمر الإنتفاضة.

كما أن تشديد الحصار على هذا النحو الذي يدمر الاقتصاد الغزي ويضاعف من أعداد الفقراء والعاطلين عن العمل لتصل إلى نسب غير مسبوقة في تاريخ الأراضي الفلسطينية المحتلة، هو الأشد قسوة منذ أن استكملت قوات الاحتلال الأراضي الفلسطينية في حزيران من العام ١٩٦٧.

وحسب حصيلة المعلومات التي وثقها مركز الميزان فقد فاق عدد الشهداء الذين سقطوا على أيدي قوات الاحتلال أو في مواجهتها، خلال الربع الأول من العام ٢٠٠٨ في قطاع غزة، نظيره عن الفترة نفسها من السنوات الثلاث السابقة. كما أنه اقترب من أعداد القتلى خلال عام ٢٠٠٧ بأكمله، التي بلغت (٢٨١)، فيما فاق عدد الأطفال الذين قتلتهم قوات الاحتلال خلال الربع الأول من العام ٢٠٠٨ نظرائهم في العام ٢٠٠٧ بأكمله، حيث بلغت حصيلة القتلى من الأطفال في العام ٢٠٠٧ (٣١) طفلاً، فيما بلغ عددهم في الربع الأول من العام الجاري (٤٢) طفلاً. ويستعرض المركز هذا التصعيد بالأرقام على النحو الآتي:

عدد الفلسطينيين الذين قتلوا على أيدي قوات الاحتلال أو في مواجهتها خلال الربع الأول من أربعة أعوام - غزة

السنة	الشهداء	أطفال	نساء
٢٠٠٥	46	15	1
٢٠٠٦	36	7	1
٢٠٠٧	8	2	0
٢٠٠٨	247	42	15

عدد المنازل السكنية التي دمرتها قوات الاحتلال خلال الربع الأول من أربعة أعوام- غزة

السنة	إجمالي	السكان المقيمين	الأطفال من المقيمين
٢٠٠٥	15	134	70
٢٠٠٦	5	36	20
٢٠٠٧	٠	٠	٠
٢٠٠٨	289	1837	1303

مساحة الأراضي الزراعية (بالدونم) المجرفة خلال الربع الأول من أربعة أعوام- غزة

السنة	مساحة الأراضي	عدد المستفيدين
٢٠٠٥	17	54
٢٠٠٦	15	35
٢٠٠٧	٠	٠
٢٠٠٨	2963	759

عدد المنشآت الصناعية التي جرى تدميرها خلال الربع الأول من أربعة أعوام- غزة

السنة	عدد المنشآت الصناعية	عدد العمال
٢٠٠٥	1	3
٢٠٠٦	1	12
٢٠٠٧	٠	٠
٢٠٠٨	10	244

أما فيما يتعلق بالمحال التجارية والمركبات والمنشآت العامة، كان الربع الأول من الأعوام الثلاث السابقة خالياً من أي استهداف لها على أيدي قوات الاحتلال فيما تظهر حصيلة أعمال التوثيق للربع الأول من العام الجاري ما يأتي:

المحال التجارية التي جرى تدميرها على ايدي قوات الاحتلال خلال الربع الأول ٢٠٠٨- غزة

حجم الضرر	عدد المحال	عدد العمال قبل الضرر
جزئي	14	56
كلي	6	11
المجموع	20	67

المركبات التي جرى تدميرها على أيدي قوات الاحتلال خلال الربع الأول ٢٠٠٨- غزة

حجم الضرر	عدد المركبات
جزئي	9
كلي	8
المجموع	17

المنشآت العامة التي جرى تدميرها على أيدي قوات الاحتلال خلال الربع الأول ٢٠٠٨- غزة

السنة	عدد المنشآت
٢٠٠٨	18

فرع غزة: حي الرمال الغربي، الميناء، شارع عمر المختار، مقابل محطة عكيلة للبترول، (مقر السفارة الروسية سابقاً)– ص.ب: ٥٢٧٠- ت: ٢٨٢٠٤٤٧-٨-٩٧٢ ف:٢٨٢٠٤٤٢-٨-٩٧٢
Gaza Office: Al Mena, Omar El-Mukhtar Street, (close to Akila Gas Station) Western Rimal, Gaza City, P.O. Box. 5270 Tel: 972-8-2820447 Fax: 972-8-2820442
فرع جباليا: مخيم جباليا - مقابل مركز الشرطة - ص.ب : ٢٧١٤ – ت:٢٤٥٣٥٥٥-٨ – ٩٧٢ - فاكس ٢٤٥٣٥٥٤ - ٨ - ٩٧٢
Gaza-Jabalia Camp - Main St.- P.O.Box : 2714 -Tel: 972-8-2453555 Fax 972-8-2453554
فرع رفح: شارع عثمان بن عفان- عمارة قشطة - الطابق الأول، تليفاكس: ٢١٣٧١٢٠
E.mail:- info@mezan.org & mezan @ planet.com Web Site:- www.mezan.org

وتشير المعلومات الواردة أعلاه إلى تصعيد قوات الاحتلال لجرائمها وإلى ارتفاع كبير في أعداد الضحايا الذين سقطوا خلال الفترة التي يغطيها التقرير. ويعتقد مركز الميزان أن أعداد الضحايا في صفوف السكان في قطاع غزة مرشحة لمزيد من الارتفاع إذا ما استمر صمت المجتمع الدولي على سلوك قوات الاحتلال الإسرائيلي، الأمر الذي يضع مصداقية المجتمع الدولي على المحك فيما يتعلق بانتصاره للقيم والمبادئ التي تشكل قاسماً مشتركاً للبشرية جمعاء، والتي تشكل جوهر أهداف الأمم المتحدة والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

هذا ولم تكتفِ قوات الاحتلال بالاعتداءات المباشرة، بل صعَّدت من إجراءات الحصار والإغلاق الذي تفرضه على قطاع غزة، بشكل غير مسبوق، الأمر الذي هدد حياة العشرات منهم، ممن لقوا مصرعهم بسبب منع قوات الاحتلال وصولهم إلى المستشفيات لتلقي العلاج اللازم أو عدم توفر الدواء المناسب لحالاتهم في قطاع غزة.

كما وجهت بذلك ضربة قوية للاقتصاد الفلسطيني ولمستوى حياة السكان الفلسطينيين. فقد استغلت قوات الاحتلال سيطرتها المطلقة على المعابر وتحكمها في حرية حركة وتنقل البضائع والأفراد من وإلى قطاع غزة، لتتحكم في مستوى معيشة السكان بل وفي شكل حياتهم بعد أن أفقدت عشرات الآلاف منهم فرص عملهم لينضموا إلى عشرات الآلاف من العاطلين عن العمل، حيث تلقى القطاع الخاص الفلسطيني (تجارة، صناعة، زراعة، خدمات) ضربة قاصمة تهدد ليس فقط بانهياره التام بل وبصعوبة تأهيله في المستقبل ما لم يحدث تدخل دولي عاجل لوقف هذا الانهيار.

وفي الوقت نفسه، شكل الحصار وسيلة لإغراق السكان الفلسطينيين في التفاصيل اليومية لحياتهم، في ظل نقص السلع والمواد الأساسية لحياتهم، بحيث تحولت فكرة الانتقال من مدينة إلى مدينة أخرى داخل القطاع إلى عملية صعبة في ظل توقف آلاف سيارات النقل العمومي عن العمل بسبب عدم توفر الوقود في القطاع، الناجم عن تقليص قوات الاحتلال غير المسبوق للكميات التي تسمح بمرورها إلى قطاع غزة، الأمر الذي شكل مساساً بجملة حقوق الإنسان بالنسبة للسكان في قطاع غزة. والجدول الآتي يوضح الكميات التي تسمح قوات الاحتلال بمرورها إلى قطاع غزة، والتي تقل كثيراً عن نظيراتها منذ استكمال احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية.

متوسط دخول الوقود والمحروقات خلال الربع الأول من العام ٢٠٠٨- غزة

أشهر	كاز أبيض/ لتر	سولار صناعي /لتر	غاز/طن	سولار/لتر (٢)	بنزين٩٥/لتر
يناير- مجموع الكميات	٠	٨٥٩٤٧٥٠	٤٩٦٦٧٧	٥٠٥٨٦٢٠	٦٥٠١٢٥
يناير- المتوسط اليومي	٠	٢٧٧٢٥٠	١٦٠٢١,٨٤	١٦٣١٨١,٣	٢٠٩٧١,٧٧
فبراير- مجموع الكميات	١٩٢٠٠٠	٨١٨٤٨٦٠	٥٣٢٤	٢٦٥٠٩٦٠	٢٨٣٤٥٠
فبراير- المتوسط اليومي	٦٦٢٠,٦٩	٢٨٢٢٣٦,٦	١٨٣,٥٨٦٢	٩١٤١٢,٤١	٩٧٧٤,١٣٨
مارس- مجموع الكميات	٠	٩٧٥٤٧٨٠	٦٣٦٤٣٣	٣٧٩١٥٨٠	٣٤٣٠٢٠
مارس - المتوسط اليومي	٠	٣١٤٦٧٠,٣	٢٠٥٣٠,١	١٢٢٣٠٩	١١٠٦٥,١٦
المجموع	١٩٢٠٠٠	٢٦٥٣٤٣٩٠	١٦٦٥٥١	١١٥٠١١٦٠	١٢٧٦٥٩٥
المتوسط الشهري	٦٤٠٠٠	٨٨٤٤٧٩٦٧	٥٥١٧	٣٨٣٣٧٢٠	٤٢٥٥٣١٧

والجدير بالذكر أن حاجة قطاع غزة من السولار تصل إلى أكثر من (٥١٠ آلاف) لتر يومياً، كما تصل حاجته اليومية من السولار الصناعي إلى (٥٠٠ ألف) لتر، ومن البنزين إلى (٢٠٠ ألف) لتر يومياً، وهي الكمية التي كانت تسمح قوات الاحتلال بدخولها حتى في بداية التقليص الذي شرعت به في منتصف شهر أكتوبر ٢٠٠٧، ومن غاز الطبخ تصل إلى (٢٥٠ طناً).

هذا وشكل التنامي غير المسبوق لظاهرتي البطالة والفقر، الناجمتان عن فقدان عشرات الآلاف لفرص عملهم، والارتفاع غير المسبوق في الأسعار، ولاسيما وأن ارتفاع الأسعار في غزة ناجم بالدرجة الأساسية عن تحكم سلطات الاحتلال في

حركة البضائع، التي أصبحت شحيحة جداً في الأسواق المحلية ما أسهم في زيادة أسعارها، في ظل استمرار ضعف القدرة الشرائية للسكان. يذكر أن قوات الاحتلال منعت دخول السلع التجارية وغيرها من المواد والمستلزمات وسمحت فقط بدخول السلع التالية: دقيق، أرز، سكر، ملح، زيت، حليب ومشتقاته، أدوية طبية لصالح المؤسسات الحكومية وبكميات محدودة، مستلزمات طبية، مجمدات، وكميات محدودة من مواد التنظيف.

وأوقفت قوات الاحتلال دخول الأدوية والمستلزمات الطبية لصالح القطاعين الأهلي والخاص، والأشتال الزراعية والأدوية والمبيدات، والأحذية والملابس والأقمشة والخيوط والأزرار بكافة أنواعها، ومواد البناء ومستلزماته بكافة أنواعها (أسمنت، حديد، حصمة، الأنابيب الحديدية والبلاستيكية بأنواعها المختلفة، والإسبستوس والزينكو والأخشاب والمسامير والبراغي وأسلاك الربط والعدد، والدهانات بأنواعها ...الخ)، إضافة إلى مستلزمات وقطع غيار لصناعة الذهب بكافة أنواعها، والأدوات الكهربائية والكهرومنزلية بكافة أنواعها، والقرطاسية والكتب والأدوات المكتبية بكافة أنواعها، علاوة على المواشي والأعلاف، والأثاث والمفروشات، وأجهزة الحاسوب والاتصالات المختلفة وقطع غيارها، والتبغ والسجائر، والمشروبات الغازية، والمركبات بأنواعها والدراجات وقطع غيارها بما في ذلك البطاريات والإطارات وزيوت المحركات، والمصاعد وقطع غيارها، ومضخات المياه وقطع غيارها، ومنعت تصدير واستيراد المواد الخام اللازمة للصناعة والزراعة بكافة أنواعها، الأمر الذي شل عمل القطاع الخاص كما ورد، وتجاهل حاجات السكان الأساسية، ولاسيما وأن قطاع غزة من المناطق التي تشهد نمواً سكانياً طبيعياً كبيراً.

و يظهر الارتفاع في أعداد الضحايا والخسائر المادية مدى تحلل قوات الاحتلال من التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنسان والقانون الدولي لحقوق الإنسان. كما تشير الحصيلة السابقة إلى تحلل المجتمع الدولي ولاسيما الأطراف السامية الموقعة على اتفاقية جنيف الرابعة من التزاماتهم بموجب الاتفاقية نفسها، التي تلزم الأطراف ليس فقط باحترام الاتفاقية بل وضمان احترام الأطراف الأخرى لها. وهذا الأمر ليس من باب التحليل والاستنتاج بل إن دولة الاحتلال أعلنت في مرات متكررة عن نيتها مواصلة التصعيد، واتخاذ إجراءات من قبيل إعلان قطاع غزة كياناً معادياً وتشديد محاصرته، والتأكيد على الطبيعة العقابية للإجراءات الإسرائيلية، بما فيها التصعيد العسكري، الذي يهدف إلى "الضغط" على سكان القطاع من أجل تحقيق نتائج سياسية وليس أمنية.

مركز الميزان إذ يستنكر العدوان الإسرائيلي المتصاعد، فإنه يؤكد على أن مجموع الممارسات والجرائم التي ارتكبتها قوات الاحتلال بحق السكان المدنيين في قطاع غزة، تشير إلى إمعان دولة الاحتلال في ارتكاب جرائم الحرب المنظمة بحق السكان المدنيين في قطاع غزة.

كما تبرز حصيلة أعداد الضحايا والحصار وآثاره الكارثية على حالة حقوق الإنسان والوضع الإنساني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ممارسة قوات الاحتلال لجريمة العقاب الجماعي بشكل منظم، بل إن الحصار ظهر كأسوأ أشكال العقاب الجماعي التي شهدها العالم.

والمركز يؤكد على أن حالة غزة وما تشهده من تدهور في أوضاع حقوق الإنسان والأوضاع الإنسانية، إلا أن التعامل معها يجب أن يكون سياسياً بالدرجة الأساسية لأن خلفيات ما يجري هي سياسية ولا علاقة لها بالأمن، كما أن المساعدات الطارئة وذات الطابع الغوثي تعمل على الحفاظ على الوضع المتردي الراهن لأكثر.
وعلى الرغم من هذا التأكيد فإن مركز الميزان يدعو المجتمع الدولي بضرورة الإسراع في تقديم المساعدات العاجلة للقطاع الخاص الفلسطيني الذي يعتبر المشغل الأكبر للعمالة في قطاع غزة وفي الأراضي الفلسطينية عموماً، والعمل الفوري على رفع الحصار عن قطاع غزة، لأنه يشكل مصدراً لانتهاك جملة حقوق الإنسان بالنسبة لسكانه.

عليه فإن مركز الميزان لحقوق الإنسان يجدد مطالباته السابقة للمجتمع الدولي، بضرورة التحرك الفوري والعاجل لتوفير الحماية الدولية للمدنيين في قطاع غزة، والعمل على وقف الانتهاكات والجرائم التي ترتكبها قوات الاحتلال بحق المدنيين، التي ترقى لمستوى جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، والتي تفرض على المجتمع الدولي العمل على ملاحقة مرتكبي هذه الجرائم ومن أمروا بارتكابها من الإسرائيليين.

انتهى